

## التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم .

من إعداد: جلال خشيب .

إن النظام الجيوبوليتيكي شبيه بالكائن الحي أي تنطبق عليه قوانين الميلاد، النمو، والوفاة، بمعنى أنه يولد ويتعرض لتغيرات باستمرار أثناء تطوره فهو ليس بثابت للأبد بل متغير وتطراً هذه التغيرات على مكونات "النطاقات الجيواستراتيجية" الأقاليم الجيوبوليتيكية والدول" وأجزائها وينعكس هذا التغير على النظام الجيوبوليتيكي في نشأة علاقات جديدة بين الجزء والكل لاستعادة التوازن في العالم وكلما تعددت مراكز القوى في النظام الجيوبوليتيكي كلما كان قادراً على استيعاب الصدمات التي يتعرض لها، وكلما كثرت أجزاء النظام فإنها تسحب القوة من مركزه.

وضمن هذا النظام تتجمع الدول في نطاقات جيواستراتيجية كبيرة أشهرها ثلاث نطاقات: النطاق البحري، النطاق القاري ونطاق الاصطدام والارتطام وينقسم كل منها إلى أقاليم جيوبوليتيكية أصغر.

ويعبر النطاقان الأولان أي النطاق البحري والقاري هما النطاقات الفاعلان في الجيوبوليتيكا، حيث يعبر عنهما بقوى البحر وقوى البر حيث يقر القانون الأساسي للجيوبوليتيكا بهذه الثنائية والتي تنعكس في التكوين الجغرافي للكوكب الأرضي من جهة، كما تنعكس في النمطية التاريخية للحضارات من جهة أخرى.

والمواجهة هي السمة الرئيسية لهذه الثنائية، فمن هذا المنظور يتسم حركة التاريخ بكونها صراعاً مستمراً بين الدول القارية والدول البحرية، فالدول القارية تحاول دائماً الوصول إلى الشواطئ لتطل منها على العالم الخارجي بينما تحاول الدول البحرية النفوذ من شواطئ البحار إلى معازل القدرات الداخلية.

كما أن طابع هذه المواجهة يقضي إلى المواجهة بين الحضارة التجارية "قرطاج، أثينا، الروم.أ" والحضارة ذات الهيبة العسكرية "روما، سبارطة، الاتحاد السوفياتي "روسيا"، إنها بكلمة أخرى ثنائية الديمقراطية والإيديوقراطية".

وترتبط "التيلوروكراتيا" أي "القوة البرية" بتبوية المكان ورسوخ توجهاته وخصائصه النوعية، أما المستوى الحضاري فيتجسد ذلك في الاستقرار ، في الروح المحافظة في المعايير الحقوقية، الصارمة التجمعات البشرية الكبرى -الأسر القبائل، الشعوب، الدول، الإمبراطوريات-، فرسوخ اليايسة يتجسد ثقافيا في رسوخ الأخلاق وثبوتية التقاليد الاجتماعية، والفردية وروح المبادرة غريبتان على الشعوب البرية "والمستقرة منها بصفة خاصة" والروح الجماعية إحدى أهم خصائص هذه الشعوب.

أما "التلاسوكراتيا" أي "القوة البحرية" فتمثل نمطا لحضارة تقوم على أسس مغايرة، فهو نمط ديناميكي، نشيط الحركة، ميال إلى التطور التقني، من أولويات التنقل "خاصة البحري التجاري" وروح المبادرة الفردية، ومثل هذا النمط الحضاري يتطور بحيوية.

لقد برزت هذه اللوحة الجيوبوليتيكية للتناسب بين التلاسوكراتيا والتيلوروكراتيا بكامل قوتها عند بدايات العصر الميلادي، بعد مرحلة الحروب البونية "246 - 146 ق.م" لكنها اكتسبت معناها بصفة نهائية في مرحلة تحول بريطانيا إلى دولة بحرية كبرى في القرنين 17م و19م وقد أدى عصر الكشوف الجغرافية الكبرى، الذي بدأ منذ نهاية القرن 15م إلى تحول التلاسوكراتيا النهائي إلى تشكل عالمي مستقل، مقطوع عن الأوراسيا وسواحلها، ومتمركزة بصفة كلية في العالم الأنجلوساكسوني "انجلترا، أمريكا" والمستعمرات وهكذا تشكلت "قرطاج" الرأسمالية والصناعة الأنجلوساكسونيتين "الجديدة" في صيغة وحيدة ومتكاملة، واكتسبت الثنائية الجيوبوليتيكية منذ ذلك الحين صيغا أيديولوجية وسياسية يمكن التمييز بينها بوضوح.

وخلال الحرب الباردة حققت الثنائية الجيوبوليتيكية أحجاما قصوى، فتماهت التلاسوكراتيا مع الروم.أ التيلوروكراتيا مع الاتحاد السوفياتي.

فقد تطابقت حضارة وثقافة وأيديولوجية كل من القوتين مع التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم، وبذلك فقد لخص واقع المنافسة بينهما كل التاريخ الجيوبوليتيكي للمواجهة بين القوتين البحرية والبرية... كما وقد كان التطابق على المستوى الأيديولوجي أيضا مع كل من الأيديولوجية الماركسية-الاشتراكية والأيديولوجية الليبرالية-الرأسمالية المتنافستين.

فالتصغير الاقتصادي أدى إلى مواجهة أفكار **سميث** وأفكار **ماركس**، أما الجيوبوليتيكي فأدى إلى توزيع كافة أصقاع الكرة الأرضية، إلى مناطق خاضعة للتالاسوكراتيا "لقرطاج الجديدة، الو.م.أ." وأخرى للتيلوروكراتيا "لروما الجديدة، الاتحاد السوفيتي".

هذا هو التعبير الأكثر تعميما عن قانون الجيوبوليتيكا الأهم، قانون ثنائية القوتين البر في مواجهة البحر.

هذا القانون الجيوبوليتيكي الأهم، ترجع أصوله -حسب الكثير من الباحثين- إلى **ماكيندر**، إلا أنه شهد تطورا كبيرا أضفى عليه صبغة ديناميكية، كما عرف تفسيرات عدة، لعل من أهمها ما طرحه **الألماني الشهير كارل شميدت** في عمله الأهم: "الأرض والبحر" 1942، بالإضافة إلى وثيقة قدمها تحت عنوان: "التوتر الكوني بين الشرق والغرب والمواجهة بين البر والبحر" قدم **شميدت** تفسيرا فلسفيا متعمقا-للتالاسوكراتيا والتيلوروكراتيا- يرتبط بالنظم الأخلاقية، حيث يستخدم "لِقوى الأرض" اسم "بهيمون" و"لِقوى البحر" تسمية "لويثان" تذكيرا بالهولتين اللتين ورد ذكرهما في العهد القديم وإحداهما تجسد جميع المخلوقات البرية، والأخرى جميع المخلوقات المائية البحرية.

ويرى أن "نوموس الأرض موجود، لا بديل له، يتصف بتوفير الصبغة التشريعية والأخلاقية الصارمة، الراسخة، والتي تنعكس فيها ثبوتية اليابسة ورسوخها، ومجموع تجليل نوموس الأرض يكون ما اتفق على تسميته بتاريخ المجتمع التقليدي.

أما نوموس البحر أو المدى المائي فيختلف بشدة عن البري، فهو ليس مستقرا، عدواني، غريب، خاضع للتبادل الدائم... وهنا يرى **شميدت** أن نوموس البحر هو واقع

معادي للمجتمع التقليدي، والمواجهة الجيوبوليتيكية للدول البرية والبحرية تكتسب معنى تاريخيا، أيديولوجيا وفلسفيا.

هذه المواجهة بين "المديان الأكبران" -التالاسوكراتي والتيلوروكراتي- تسير إلى خوضهما فيما بينهما حربًا عالمية لتحقيق الخطوة الأخيرة نحو الكونية وللانقال من الملكية القارية إلى العالمية.

لكن التساؤل المشروع هنا، هو أين محل القوة الجوية الأيروكراتيا، وقوة الأثير "الفضاء" الأثيروكراتيا، في هذا الصراع، وهنا يجيب كارل شميدت أن الإيروكراتيا والأثيروكراتيا تمثلان معا التطور التالي "لنوموس البحر" دون سواه، إنهما الحقتبان المتقدمتان من التالاسوكراتيا بالذات، لأن كل العملية التقنية لغزو الفضاءات الجديدة، إنما تدفع إلى "تميع" الوسط... وعلى هذا يمكن النظر إليه على أنه المرحلة الأعلى للإستراتيجية الأطلسية بالذات.

أما **سول كوهين** "1982"، فيضيف إلى اللوحة الجيوبوليتيكية منطقة جيواستراتيجية مهمة جدا في إطار الصراع بين التيلوروكراتيا والتالاسوكراتيا، وهي **منطقة الارتظام** أو **التصادم** والتي تعتبر بمثابة جسر للمرور بين القوى البرية من ناحية والبحرية من ناحية أخرى، وهي المجال الحتمي للمعركة الساخنة والباردة بين قطبي القوى، ولا يمكن أن تصل إحداهما للأخرى إلا بالمرور فوق هذا الجسر.

ويعرف إقليم الارتظام على أنه يشغل منطقة كبيرة ذات أهمية إستراتيجية بالغة، ويضم عددًا من الدول المتصارعة المتضاربة، ويحصر بين القوى العالمية المتناحرة والتي يحاول كل منها أن يكون لها نفوذ في هذه المنطقة، فمنطقة الارتظام هي بمثابة ملعب تنبأى وتتنافس فيه القوى العالمية.

وفي هذا النطاق الارتظامي مجموعة من الدول الصغرى في أغلبها بقايا تاريخية لعهود غابرة، حيث كانت التنظيمات السياسية و الاقتصادية محدودة ضيقة النطاق، فاكتسب كل منها خصائص مميزة بعضها طبيعي والآخر موروث من العهود القديمة،

وأصبح لها من شخصيتها من يعصمها عن الذوبان في غيرها، وظلت في هذا الوضع التعس كدول مانعة للتصادم إما لأنها عاجزة أو لأنها عزفت عن التحاد مع غيرها لتندمج في وحدة كبرى، فهي من الناحية السياسية مستقلة استقلالاً مضطرباً ولكنها تلحق بغيرها دون شك من الناحية الاقتصادية.

**ولعل الشيء المهم في مناطق الارتطام هذه أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب تغير مراكز القوى العالمية.**

كما لا تستطيع أي من القوى العالمية بمفردها أن تسيطر سيطرة كاملة على أي من مناطق الارتطام.

ويؤدي موطئ القدم لكل من القوى العالمية في مناطق الارتطام إلى تحقيق وظائف كثيرة، فأولا يعتبر موطئ القدم بمثابة قواعد تستخدم في الحرب الباردة والساخنة، كما أنها تستخدم لإحباط الهجوم المتوقع من المناطق المجاورة، وثانياً يؤدي إلى استمرار الصفة الحاجزية لمناطق الارتطام وبالتالي يحول دون ابتلاع إحدى القوى العالمية بمفردها لأي من مناطق الارتطام.

لكن يمكن لدول الارتطام أن تستجمع قوة كبيرة إذا ما جمعت شملها في قطاعات إقليمية.

ويمكن -مما سبق- أن نقسم دور هذه المنطقة خلال التاريخ إلى ثلاث أدوار:

#### - دور الخمود:

حيث تتحول المنطقة الارتطامية إلى حالة الخمود السياسي عندما تقع فريسة لأحد قطبي القوى -قوى البر أو البحر- أو كلاهما.

#### - دور التفتيت والنزاع:

إذ لقد لجأت الدول الكبرى إلى تفتيت وتجزئة دول منطقة الارتطام، ويبدأ النزاع بين هذه الوحدات السياسية المفتتة في التطور، وقد تلجأ إحدى الدول الارتطامية إلى انتهاز الفرصة بضرب أقطاب القوى ببعضها لتفيد هي.

#### - دور القوة:

إذا ما تجمعت بعض الدول الارتطامية تحت راية واحدة في صورة قطاعات إقليمية اكتسبت قوة كبيرة، وحالت دون ابتلاعها من جانب قطبي القوى.

مما سبق يمكن القول أن مناطق الارتطام هي أكثر بؤر العالم توتراً، كما أنها تتيح الفرصة أكثر من أي منطقة أخرى للقوى العالمية لكي تتصارع فيها بكل أسلحتها.